نادر رياض: ١٠ محاور لخروج الاقتصاد من الازمة الراهنة

تواجه مصر ازمة اقتصادية ومالية ..ممتدة منذ يناير ٢٠١١ ، ومنذ هذا التاريخ ورجال الصناعة والخبراء والاقتصاديين يقدمون رؤى وافكارا ومبادرات عديدة للخروج من تلك الازمة... وفى السطور القليلة المقبلة نعرض لرؤية الدكتور **نادر رياض** رجل الصناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الالمانى والذى يرى ان اهم مظاهر الازمة الاقتصادية ما يواجهه الإنتاج الصناعى المصرى حاليا من ضعف الاستثمارات وكذلك تعثر بعض القدرات التصديرية مشيرا الى ان ذلك يرجع إلى عدد من الظواهر أهمها عودة ظاهرة الأيادى المرتعشة لتشمل الوزارات وجهات الإدارة والتراخيص وأيضا قطاع البنوك مما أدخل المصانع فى عنق زجاجة بالنسبة لسرعة الوفاء باحتياجاتها من الخامات المحلية وأيضا المستوردة مما أضعف من كفاءة دوران عجلة الإنتاج . وقدم رياض ١٠ محاور للخروج من ازمة الاقتصاد المصرى تتمثل فى استكمال تطبيق منظومة الأمن باعتبارها من المتطلبات الأساسية للدولة الحديثة والتصدى لكل عناصر الفوضى تجنبا لخطر الأزمات الاقتصادية المفاجئة والملحة.

وحماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة خاصة تلك الواردة عن طريق التهريب أو عن غير طريق المنافذ الرسمية وهو ما سبق أن أكد عليه مرارا وتكرارا الدكتور محمود عيسى وزير الصناعة والتجارة بوضع حواجز جمركية وغير جمركية وذلك بالتشدد فى تطبيق إجراءات الفحص والمطابقة والإلزام بالمواصفات القياسية المصرية والتصدى للاتجاه الذى يطالب به بعض المستوردين بالهبوط ببعض المواصفات القياسية المصرية مما سيؤدى حتما للإغراق بالسلع الرديئة.

وتشديد الرقابة على فحص السلع الخاصة بالأمن والأمان غير المطابقة للمواصفات لما لذلك من خطورة على المستهلك مثل أسطوانات البوتاجاز وأوعية الضغط والغلايات البخارية وأسطوانات الغاز المضغوطة وأجهزة الإطفاء باعتبار ذلك مطلبا ملحا لإخلاء الأسواق من السلع التى تشكل مصدرا للأخطار على الأفراد والممتلكات.

نادر رياض

وتشجيع البنوك والمصارف على تيسير التمويل للصناعات الجديدة لتنطلق والصناعات القائمة لتمر من عنق الزجاجة وذلك بإعادة جدولة من يحتاج منها لجدولة التزاماته البنكية حتى لا تتعرض لموجة جديدة من التعثر فى توقيت غير مناسب تتزايد معه حالات الإعسار والإفلاس .

ودعم مصلحة الرقابة على الصادرات والواردات لتطوير معاملها كى تؤدى دورها باعتبارها البوابة الرئيسية لدخول السلع المستوردة حيث أن القصور فى المعامل يضطرها لإدخال السلع دون فحص فعلى دقيق.

وتعظيم دور جهاز حماية المستهلك ومد جسور التعاون بينه وبين الرقابة الصحية وذلك باستعمال كافة معامل الدولة الرسمية فى اختبار الأجهزة والسلع والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية ومد صلاحيتها لمجالات الأغذية والمشروبات باعتبارها حق أصيل للجهاز.

وتشجيع دعم برنامج تحديث الصناعة ليعود لمزاولة نشاطه بعيدا عن الأيدى المرتعشة.

وتشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها مصدر مهم للعملة الصعبة اللازمة للصناعة فى استيراد خاماتها ومما يخفف عن كاهل الدولة فى تدبير العملات الصعبة للقطاع الانتاجى. وتعظيم دور مصلحة الرقابة الصناعية لحماية الأسواق من السلع الهابطة والمغشوشة وهى تشكل نسبة لا يستهان بها وذلك دعما للصناعات المنضبطة والتى يعول عليها استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعة المصرية .

والعمل على تقوية المواصفات القياسية المصرية بما يتناسب وظروفنا المناخية والتقنية والثقافية مع الأخذ بما يلاءم ذلك من أحدث إصدارات المواصفات الأوروبية والأمريكية المناظرة تشجيعا للتصدير من ناحية وضمان جودة ومناسبة الواردات من ناحية أخرى الأمر الذى من شأنه السيطرة على تدهور ميزان المدفوعات .

ابتسام سعد

جريدة الاهرام (صفحة13) 2012/3/19